البيان الختامي الصادر عن

المؤتمر الثالث

للحوار البرلماني العربي ـ الإفريقي

الرباط –المملكة المغربية 21 – 23/ مارس – آذار/ 1986

البيان الختامي

المؤتمر الثالث للحوار

البرلماني العربي – الأفريقي

الرباط –المملكة المغربية 21 – 23/ مارس – آذار/ 1986

بدعوة كريمة من مجلس النواب المغربي، وتنفيذاً لمقررات المؤتمر الثاني للحوار البرلماني الأفريقي – العربي المنعقد بداكار يومي 15 و16 مارس/ آذار 1985، جرت في الرباط، عاصمة المملكة المغربية، في المدة من 21 – 23 مارس/ آذار 1986، أعمال المؤتمر الثالث للحوار البرلماني الأفريقي – العربي شارك فيها ممثلو برلمانات البلدان التالية:

الأردن – الإمارات العربية المتحدة – بنين – توجو – تونس – الجابون – الجزائر – الرأس الأخضر – رواندا – زيمبابوي – ساحل العاج – السنغال – سوريا – الصومال – العراق – فلسطين – الكاميرون – الكونغو – الكويت – كينيا – لبنان – مالي – مصر – اليمن الشمالي.

وفي الجلسة الافتتاحية، تحدث السيد أحمد عصمان، رئيس مجلس النواب للمملكة المغربية، الذي رحب بجميع الحاضرين وأكد على أن الحوار هو إحدى سمات العصر، وأن البرلمانات الإفريقية والعربية قد وعت تماماً هذه الحقيقة وأن البرلمانيين الأفارقة والعرب مدعوون إلى حشد المزيد من الإمكانيات لتوضيح قضاياها أمام العالم، الأمر الذي يستوجب العزم القوي والحضور المكثف في سائر المحافل الدولية. كذلك أشار السيد أحمد عصمان إلى وحدة العوامل المشتركة التي تجمع بين الشعوب الإفريقية والعربية والصعوبات التي تعوق تطورها ورخاءها وتشابه التحديات والمتاعب التي تعترض الشعبين وتطابق القضايا التي يعملان سوياً على معالجتها والتجانس التاريخي والحضاري والمستقبلي الذي يوحد بين الشعوب الإفريقية والعربية.

وتحدث السيد/ إسماعيل حجازي النائب الأول لرئيس مجلس النواب الأردني، ممثلاً عن الاتحاد البرلماني العربي، فشدّد على أن التحديات القائمة أمام الشعوب الإفريقية والعربية تكمن في مواجهتها للنظامين العنصريين في جنوب أفريقيا وفلسطين المحتلة، وأن هذين النظامين يتلقيان الدعم من مختلف القوى الإمبريالية. ولقد أثبتت التجربة أن التلاحم الكفاحي بين الشعوب الإفريقية والعربية يقوي من عزمها ويعطيها مزيداً من الوسائل في مواجهة الأعداء المشتركين.

وفي كلمته، تحدث الرئيس داودا سو، رئيس الجمعية الوطنية للسنغال والرئيس الحالي للمؤتمر ولاتحاد البرلمانات الإفريقية، فقال إن الانسحاب من الأراضي العربية التي تحتلها إسرائيل، واستعادة الحقوق الوطنية غير

القابلة للتصرف للشعب العربي الفلسطيني، وإنشاء دولته المستقلة هي الشروط اللازمة لتحقيق سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط. أما في أفريقيا الجنوبية فإن تصفية سياسة الأبارتيد والعنصرية في جنوب أفريقيا وإطلاق سراح كافة المسجونين السياسيين، وإيقاف أعمال العدوان ضد بلدان خط المواجهة واستقلال ناميبيا تظل كذلك الشروط اللازمة لتحقيق سلام عادل ودائم في هذا الجزء من القارة الإفريقية.

ووفقاً لأحكام النظام الأساسي، انتخب المؤتمر في الجلسة الأولى مكتباً يتكون من السادة:

- أحمد عصمان رئيس مجلس النواب المغربي، رئيساً.
- سولومان ت. مونا رئيس المجلس الوطني للكاميرون، نائباً للرئيس
- دانتي كوفي من الجمعية الوطنية التوجولية، مقرراً عاماً

ولقد تضمن جدول أعمال المؤتمر الثالث للحوار البرلماني الأفريقي – العربي من بين ما تضمنه – الموضوعات التالية:

- إقرار اللائحة الداخلية.
- دعم نضال شعوب أفريقيا الجنوبية ضد العنصرية والأبارتيد ومن أجل استقلال شعب ناميبيا.
- دعم النضال العربي ضد الصهيونية من أجل استرجاع الحقوق الوطنية المشروعة للشعب العربي الفلسطيني.
- التعاون العربي الإفريقي في مواجهة مشاكل الديون الخارجية.
- التعاون بين البرلمانيين الأفارقة والعرب في المؤتمرات البرلمانية الدولية.

وبعد أن اطلع المشاركون في المؤتمر على المذكرات والوثائق التي أعدتها الأمانتان العامتان للاتحادين وبعض الشعب البرلمانية الإفريقية والعربية، ناقشوا الموضوعات المدرجة في جدول الأعمال، في جو من الصراحة والأخوة، واتخذوا القرارات والتوصيات التالية:

1 – بعد مناقشة المشروع الذي أعدته لجنة المتابعة وإدخال التعديلات الضرورية عليه، صادق المؤتمر على اللائحة الداخلية، وفقاً للنظام الأساسي الذي تم إقراره في مؤتمر داكار (مارس 1985).

2 – وفي الميدان السياسي عبّر المجتمعون عن دعم نضال شعوب أفريقيا الجنوبية ضد العنصرية والأبارتيد ومن أجل استقلال ناميبيا واتفقوا على ضرورة اتخاذ الإجراءات اللازمة التي تتفق عليها الدول الإفريقية والعربية لحمل الحكومة العنصرية لجنوب أفريقيا على تنفيذ قرارات مجلس الأمن بشأن ناميبيا، وتقديم كل عون ممكن لمنظمة سوابو، الممثل الشرعي والوحيد لشعب جنوب غرب أفريقيا، وكذلك تقديم الدعم إلى دول المواجهة الإفريقية. وأدان المؤتمر كذلك قرار سلطات جنوب أفريقيا العنصرية بإقامة حكومة منيعة في ناميبيا وركز على ضرورة قيام البرلمانيين والمنظمات الحكومية وغير الحكومية وكافة شعوب العالم بنصرة شعب ناميبيا وتعبئة الرأي العام الدولي لصالح قضيته والعمل على تطبيق قرار مجلس الأمن رقم 435 الخاص باستقلال ناميبيا.

كذلك أكد المشاركون ضرورة تأييد كفاح شعب جنوب أفريقيا بقيادة المؤتمر الوطني الإفريقي ومناشدة المجتمع الدولي بأسره اتخاذ كافة التدابير اللازمة للضغط على حكومة جنوب أفريقيا حتى تفرج فوراً وبدون شرط عن الزعيم الأسود نلسون مانديلا وعن جميع المعتقلين السياسيين وللإقلاع عن السياسة اللاإنسانية للأبارتيد والتمييز العنصري.

وبمناسبة يوم التضامن مع ضحايا الأبارتيد والتمييز العنصري وقف المؤتمر يوم 21 مارس/ آذار دقيقة صمت حداداً على ضحايا مذبحة "شاربفيل" في جنوب أفريقيا.

3 – وفيما يتعلق بالشرق الأوسط:

أ – يؤكد المؤتمر أن القضية الفلسطينية هي جوهر أزمة الشرق الأوسط. وأن الطريق إلى سلام عادل وشامل ودائم في المنطقة يجب أن يقوم على أساس انسحاب إسرائيل الكامل من جميع الأراضي العربية المحتلة والاعتراف بالحقوق الوطنية الثابتة غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني وهي: حقه في العودة وتقرير المصير وإقامة دولته المستقلة على ترابه الوطني بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية، ممثله الشرعي الوحيد. كما يؤكد أنه من الضروري أن تتضافر جهود المجتمع الدولي لعقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الأوسط برعاية الأمم المتحدة ومشاركة جميع الأطراف المعنية بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية، والدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن.

ب – يعرب المؤتمر عن قلقه العميق لاستمرار الوضع المتفجر في لبنان، وللتردي الاقتصادي الناجم عن الاجتياح الإسرائيلي للبنان عام 1982، ويدعو إلى انسحاب إسرائيل فوراً ودون شروط من الأراضي اللبنانية تنفيذاً لقرارات مجلس الأمن الدولي وخاصة القرارات 425 و508 و509، ووقف الممارسات الإسرائيلية الوحشية واللاإنسانية ضد الشعب اللبناني. كما يحيي المؤتمر، النضال المشروع للمقاومة الوطنية ضد الاحتلال الإسرائيلي ومن أجل التحرير. ويرحب المشاركون بكافة الجهود التي تهدف إلى إنهاء الحرب في لبنان وإحلال الوفاق بين أبنائه ضماناً لسيادته ووحدة أراضيه.

ج – وفيما يتعلق بمسألة الحرب الإيرانية – العراقية، يعرب المشاركون عن قلقهم البالغ إزاء التصعيد الأخير في مجرى الحرب، ويؤيدون المحافظة على الوحدة الترابية للعراق، ويدعون إلى الوقف الفوري لجميع العمليات العسكرية والعودة إلى الحدود المعترف بها دولياً. كما يطلبون من الجانبين المتحاربين التفاوض بدون شروط مسبقة لوضع حد للنزاع في المنطقة على أساس احترام السيادة والحقوق الوطنية لكافة دول المنطقة.

4 – ونبّه المؤتمر إلى الخطر الذي يشكّله التعاون القائم بين النظامين العنصريين في بريتوريا وتل أبيب على البلدان الإفريقية والعربية، ودعا إلى ضرورة مقاطعة هذين النظامين في كافة المجالات، وتعرية ممارستهما العنصرية تنفيذاً لقرارات منظمة الوحدة الإفريقية وجامعة الدول العربية.

كما دعا المؤتمر إلى تشديد النضال ضد المخططات والأهداف الإمبريالية التي تعرقل التحرر الفعلي للدول الإفريقية والعربية وتعوق نموها الاقتصادي والاجتماعي.

5 – وحول التعاون الإفريقي – العربي في مجال مواجهة الديون الخارجية التي تعاني منها الدول الإفريقية والعربية، يسجل المشاركون ارتياحهم للتدابير الأخيرة المتخذة من طرف منظمة الأمم المتحدة من أجل عقد دورة استثنائية للجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة تخصص لدراسة الأوضاع الاقتصادية في أفريقيا. ويرون ضرورة أعادة النظر في استراتيجيات التنمية في البلدان الإفريقية والعربية من أجل تطوير صناعات التصدير وتحقيق التكامل بين الاقتصاديات الإفريقية والعربية، ويؤكدون ضرورة التعاون في مفاوضات تحرير التجارة الدولية بهدف تخفيض القيود الحمائية المفروضة على صادرات الدول العربية والإفريقية إلى أسواق الدول الصناعية وضرورة الاتفاق على استراتيجية موحدة يتم التعامل بمقتضاها مع المقرضين عند الحصول على قروض جديدة أو عند إعادة جدولة الديون القائمة تتضمن إطالة مدد السماح وآجال الاستحقاق وتخفيض أسعار الفوائد على القروض.

كما يؤكد المشاركون أهمية العمل من أجل إقناع الدول الدائنة بأن السياسات التقشفية داخل الدول المدينة لا تكفي وحدها لحل المشكلة، وبأن من صالح الدول الدائنة ذاتها الإسهام في اتخاذ الإجراءات اللازمة للتخفيف من مدفوعات خدمة الدين والإسراع بعجلة التنمية الاقتصادية في الدول المدينة.

ويرى المؤتمر ضرورة عدم اللجوء إلى الاقتراض إلا لتمويل مشروعات استمارية منتجة ثبت جدواها من الناحية الاقتصادية.

6 – وفيما يتعلق بالتنسيق بين أنشطة البرلمانيين الأفارقة والعرب في المؤتمرات البرلمانية الدولية يكلف المؤتمر لجنة المتابعة بإعداد لائحة بالموضوعات التي يمكن أن تعمل الوفود البرلمانية العربية والإفريقية على إدراجها في جداول أعمال مؤتمرات الاتحاد البرلماني الدولي من خلال لجان الدراسة، كما يكلف الأمانتين العامتين بإجراء الاتصالات لعقد الاجتماعات عند الحاجة، بين ممثلي الوفود البرلمانية العربية والإفريقية، خلال فترة انعقاد المؤتمرات البرلمانية الدولية للبحث في اتخاذ مواقف موحدة حول القضايا ذات الاهتمام المشترك.

7 – وتنفيذاً لنص المادة 16 من النظام الأساسي لمؤتمر الحوار البرلماني العربي الإفريقي، تقرر تشكيل لجنة متابعة من برلمانات البلدان الآتية:

رواندا – السنغال – سورية – الكاميرون – المغرب – اليمن الشمالي.

8 – وختاماً أعرب جميع المشاركين في المؤتمر عن شكرهم العميق وامتنانهم البالغ وتقديرهم الكبير لجلالة الملك الحسن الثاني، عاهل المغرب، وللشعب المغربي ولمجلس النواب، ورئيسه السيد أحمد عصمان والحكومة المغربية لاستضافتهم المؤتمر الثالث للحوار البرلماني الإفريقي العربي، وتقديم كافة التسهيلات لإنجاح أشغاله، وتجسيداً لهذا وجّه المشاركون رسالة شكر وامتنان إلى جلالة الملك الحسن الثاني بهذا الخصوص.

9 – كذلك يحيي المشاركون الجهود الكبيرة التي بذلتها لجنة المتابعة والأمانتان العامتان لكل من اتحاد البرلمانات الإفريقية والاتحاد البرلماني العربي في إعداد كافة مستلزمات هذا المؤتمر، الأمر الذي سهل مداولات أعضاء المؤتمر ومناقشاتهم، ويقدمون لهم الشكر عن تلك الجهود.

ويعبّر المشاركون كذلك عن تقديرهم للجهود التي بذلها الجهاز الإداري لمجلس النواب المغربي وللمترجمين الذين ساهموا في إنجاح هذا المؤتمر.

صدر بالرباط في 1986/3/23.